في تقرير صادر عن مكتب الصناعة والتجارة بأمانة العاصمة

أزمة الغاز مفتعلة من قبل ضعفاء النفوس

■ طوابير أسطوانات الغاز المنزلي

أمانة العاصمة/ سبأ:

انتقد تقرير حكومي سوء توزيع الحصص من محطات تعبئة الغاز إلى المعارض والذي يتسبب في حدوث أزمات الغاز المتكررة بأمانة العاصمة.. مؤكدا أن عملية التوزيع تسير وفق اجتهادات ذاتية من قبل مالكي المحطات إلى جانب قيام بعض محطات التعبئة بتوزيع أسطوانات الغاز في السوق السوداء أثناء حدوث الأزمات.

عدم اتخاذ إجراءات عقابية ضد المتلاعبين بأسعار الغاز

التقرير الصادر عن مكتب الصناعة والتجارة بأمانة العاصمة انتقد أيضا استمرار حالة القصور في التنظيم والرقابة وعدم اتخاذ إجراءات عقابية ضد المخالفين.. مبينا أن 80 بالمائة من معارض ومحلات بيع الغاز بالأمانة البالغة 395 معرضا تتسم بالعشوائية وغير مطابقة للشروط القانونية المقرة من قبل شركة الغاز.

ومما يزيد الأمر سوءا - بحسب التقرير - عدم وجود لوائح وقوانين تنص على ضبط مخالفات بيع الغاز سواء للمحطات أو للمعارض التجارية.

وأكد التقرير أن أزمة نقص الغاز في أمانة العاصمة مفتعلة من قبل من وصفهم بضعفاء النفوس الذين يقومون بإغلاق جميع محطات ومعارض الغاز بالكميات الموجودة لديهم ثم يقومون بتسويقها فيما بعد بأسعار مضاعفة الأمر الذي يحدث ضرراً مباشراً للمواطنين والقطاعات الأخرى المستهلكة لهذه المادة.

واستغرب من التقرير عدم اشتمال إستراتيجية شركة الغاز على توفير مخزون احتياطي لتأمين كاف لأمانة العاصمة عند حدوث مثل هذه الأزمات في وقت ينص قرار مجلس الوزراء رقم (298) على توفير مخزون احتياطي لا يقل عن ثلاثة أشهر.

وقال التقرير ان قلة عدد المعارض التابعة للشركة لا تساهم في تفعيل عملية التنافس ما يتسبب في اختلال التوازن في السوق إضافة إلى عدم سحب الاسطوانات التالفة والتي سبق فيها توجيهات وقرارات من رئيس مجلس الوزراء والتي لاتزال تحدث مشاكل كبيرة بسبب عدم صلاحيتها.

وفي هذا الشأن قال مدير مكتب الصناعة والتجارة بأمانة العاصمة خالد الخولاني إن على شركة الغاز تكثيف معارضها في مديريات الأمانة العشر لإحداث التوازن في السوق وتشجيع المنافسة وإعداد آلية سليمة لعملية التوزيع من المحطات إلى المعارض المعتمدة والمطابقة للشروط ".

وأشار إلى أن الفرق التابعة لمكتب الصناعة والتجارة بالأمانة قامت بضبط عدد كبير من محطات تعبئة الغاز المخالفة وذلك وفقاً لتوجيهات وزير الدولة أمين العاصمة وقيادة المجلس المحلي.

وأكد أن نتائج النزول الميداني لأربع محطات تعبئة بالأمانة والفحص على عينات عشوائية كشفت عن وجود نقص في تعبئة اسطوانات الغاز تتفاوت بين نصف كيلو إلى أربعة كيلو جرامات للاسطوانة الواحدة بخلاف الشروط المحددة للاسطوانة مع تعبئتها بالغاز بـ 26 كيلو جراماً .

وأهاب الخولاني بالجهات المختصة إعداد مشروع قرار يتضمن العقوبات والإجراءات التي يتم تطبيقها على المتلاعبين والمخالفين لبيع الغاز وإنزال لجنة مكونة من مكتب الصناعة والهيئة اليمنية للمواصفات وشركة الغاز لتصحيح عملية التعبئة من المحطات وضبط الأوزان.

اجتماع يؤكد ضرورة خلق شراكة لتنفيذ الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد

صنعاء/ سبأ:

ناقش الفريق الوطني المعني بـإعـداد تقرير اليمن حول مواءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد مراحل إعداد التقرير وما تم إنجازه حتى الآن في هذا الجانب.

واستعرض الاجتماع برئاسة نائب رئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد الدكتورة بلقيس أبو إصبع خطة مشروع إعداد التقرير والتي تشمل أربع مراحل هي ،مرحلة التحضير لـلـمـشـروع وهـي مـا يجري تنفيذها حاليا، وكـذا مراحل التقصي وجمع المعلومات، وإعداد مسودة التقرير ، ومرحلة عرض النتائج وإعداد التقرير بصيغته النهائية.

وأكد الاجتماع ضرورة خلق شراكة حقيقية وعملية مع كافة الجهات ذات العلاقة بتنفيذ الاتفاقية الدولية لمكافحة الـفـسـاد سـواء المؤسسات والأجهزة الحكومية ، أو منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية.

وستشمل دراسة التشريعات استعراض أكثر من 80 قانونا ذات صلة بالاتفاقية الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد.

وفي الاجتماع الذي حضره مستشار أول برامج التنمية بمكتب التعاون الفني الألماني الـ(جي .تي .زد) حبيب شريف، ورئيس الفريق المعني بإعداد التقرير أستاذ القانون العام المـسـاعـد بكلية الشريعة والـقـانـون بجامعة صنعاء الدكتور محمد مغرم، أكدت الدكتورة أبو إصبع أهمية هذا المشروع الـذي سيعمل على إبراز مؤشرات واضحة ومحددة في مراجعة التزامات اليمن ببنود الاتفاقية الدولية المعنية بمكافحة الفساد.

وأشارت إلى أن هذا التقرير سيساعد على المواءمة بين البنود والتشريعات الوطنية وبين بنود الاتفاقية ، وتوضيح السياسات الوطنية الهادفة تنفيذ الاتفاقية .

وأكـــدت أن هـذا التقييم سيساعد الهيئة مستقبلا على تبني مشروعات وفقا لـلاحـتـيـاجـات الـتـي ستظهر مـن خـلال هـذه المـراجـعـة للتشريعات .. لافتة إلى أن مثل هذه التقارير لا تقوم بها اليمن فقط وإنما كافة الدول الأطراف في الاتفاقية الدولية المعنية بمكافحة الفساد.

بدوره أشاد رئيس قطاع الذمة المالية بالهيئة مشرف الفريق من قبل الهيئة المحامي محمد حمود المطري بجهود الفريق التي يبذلها في إعداد التقرير.. وكـذا الشراكة الفاعلة بين الهيئة ومكتب التعاون الفني الالماني الـ(جي تي زد) الذي يمثل شريكا وممولا لمشروع (مراجعة التزامات اليمن تجاه اتفاقية مكافحة الفساد الدولية) ودعمها للهيئة بشكل مستمر منذ إنشائها للقيام بالمهام الموكلة إليها.

واعتبر المطري مشروع إعداد التقرير خطوة مهمة لتبيين مستوى انسجام الاتفاقية مع التشريعات الوطنية في هذا الجانب ،وكيفية المواءمة بينهما.

وكانت الهيئة نظمت عددا من الفعاليات العام المنصرم بشأن مواءمة التشريعات والقوانين اليمنية مـع اتفاقية الأمـم المتحدة لمكافحة الفساد، كان آخرها ورشـة عمل في نهاية نوفمبر المـاضـي لمناقشة آليات تشكيل الفريق الوطني ،كفريق فني مختص بإعداد تلك المواءمة.

في التقرير السنوي لصندوق النظافة بالمحافظة للعام الماضي

أكثر من (132) مليون ريال إيرادات صندوق النظافة في لحج العام الماضي

أ لحج/عادل محمد قائد:

ناقش مجلس إدارة صندوق النظافة والتحسين بمحافظة لحج فـي اجتماعه برئاسة علي حيدرة ماطر أمين عام المجلس المحلي وبحضور سـعـيـد عـبـدالله حـيـدرة المدير التنفيذي للصندوق التقرير السنوي لصندوق النظافة للعام الماضي الذي شـمـل إيـــرادات الـصـنـدوق والتي بلغت (132) مليوناً و (88) ألفاً و(255) ريـالاً فيما بلغت النفقات (127) مليوناً و(761) ألـفـاً و(247) ريـالاً وبلغت النفقات الاستثمارية لنفس العام 955 ألفاً و 200 ريال.

وفي إطار خليجي 20 ينفذ الـصـنـدوق أعـمـالاً شملت رصف وتبليط جانبي المدخل الحكومي لمدينة الحوطة ورصف جانبي الشارع الرئيسي وقصر الحوطة وإعادة تأهيل شبكة الصرف الصحي لحارات عباس ووحيدة والنخارة وشراء وتوريد قلابات وشيول وقطع غيار متنوعة بكلفة (147) مليوناً و (488) ألفاًو (963) ريالاً وشدد ماطر في الاجتماع على ضرورة إنجاز المشاريع في وقتها وبحسب المواصفات واتخاذ الإجـراءات القانونية للمشاريع التي لم يتم العمل فيها وعمل مناقصات لها.

وأشار سعيد حيدرة مدير عام الصندوق إلى أن كمية القمامة ومخلفات البناء التي تم نقلها خلال العام الماضي 46 ألفاً و 713 طناً، مؤكداً أن خطة الصندوق للعام الجاري تنفيذ العديد من المشاريع التطويرية والنظافة في المحافظة.

الشعيبي يتفقد مشروع كلية طب الأسنان بجامعة إب

إب/ محمد الورافي:

تفقد الأستاذ الدكتور/ عبدالعزيز محمد الشعيبي رئيس جامعة إب أمس سير العمل في مشروع كلية طب الأسنان بالجامعة والبالغ كلفته مليار ومائتي مليون ريال والذي وصلت نسبة الإنجاز فيه إلى 40 ٪ والمكون من خمسة أدوار في ثلاثة مبان الأول قاعات دراسية والثاني عيادات ومختبرات والثالث أقسام وإدارات.

كما تفقد رئيس الجامعة سير العمل في مشروع كلية العلوم المرحلة الثانية واطلع على نسبة إنجاز تشطيبات الدور الأول وتنفيذ الدور الثاني والتي وصلت إلى 25 ٪ والمكون من دورين إضافة إلى البدروم.

كما تفقد سير العمل في الجسر الذي يربط بين كليتي التربية والتجارة والذي يسهل عملية انتقال الطلبة داخل الحرم الجامعي.

وحث رئيس الجامعة المقاولين على سرعة إنجاز مشروع الجسر وبما يتوافق مع المواصفات والشروط المتفق عليها ، مؤكداً أهمية الإشراف الهندسي المستمر على كافة مراحل وأعمال المشاريع واطلع رئيس الجامعة على الأعمال التي نفذتها لجنة البيئة داخل الحرم الجامعي والتي تشمل إزالة المخلفات وإزالة الأشجار الضارة داخل الحرم الجامعي والتهيئة لزراعة الجزر بالأشجار وبما يتلاءم مع الطبيعة الزراعية بالمحافظة.

رافقه في زيارة المشاريع المهندس أحمد مياس مدير عام الشؤون الهندسية والمهندسون المشرفون على المشاريع المنفذة بالجامعة.

المصروفة من منطقة بريد الحديدة خلال العام الماضي

أكثر من (19) مليار ريال مرتبات ومعاشات الجهاز الحكومي والدفاع والداخلية والرعاية

الحديدة/أحمد كنفاني:

بلغ إجمالي عام مرتبات ومعاشات الجهاز الحكومي والـدفـاع والداخلية والرعاية الاجتماعية والمدنية المصروفة عبر فروع مكاتب منطقة بريد الحديدة خلال العام الماضي (19) ملياراً و (308) ملايين و(244) ألفاً و (645) ريالاً ولعدد يقدر بحوالي (841) ألفاً و (660) مستفيداً.

وأوضح مدير عام منطقة البريد في المحافظة الأخ/ نجيب سيف المقطري أن حجم التداول النقدي للخدمات المالية والبريدية للمنطقة ارتفع خلال العام 2009م إلى نحو (46) ملياراً و(194) مليوناً و (698) ألفاً و(283) ريالاً وبزيادة تقدر بمبلغ (8) مليارات و(154) مليوناً و(234) ألفاً و (917) ريالاً عن العام المقابل وبنسبة 21 ٪.

وأشار المقطري إلى أن إجمالي المبالغ النقدية المتداولة لخدمات الحوالات المالية والتوفير البريدي والتحاصيل والحسابات الجارية وصرف المعاشات والمرتبات ومبيعات الريال الالكتروني خلال الفترة ذاتها بلغت (46) ملياراً و (181) مليوناً و (14) ألفاً و (524) ريالاً.

وأوضح مدير عام المنطقة في تصريح لـ "14أكتوبر" أن إجمالي المبالغ النقدية المتداولة لخدمات مبيعات الطوابع البريدية والصناديق والطرود ونقل البضائع والبريد العاجل والمغلفات والمظاريف والمطبوعات ومبيعات مسابقات رمضان وكروت يمن موبايل وشرائح MTN ومصابيح الطاقة الشمسية وبطائق تيليمن والريال الإلكتروني بلغت (13) مليوناً و (683) ألفاً و (759) ريالاً.

وأضاف أن إجمالي المستفيدين من خدمات المنطقة وفروع مكاتبها في المحافظة بالإضافة إلى ريمة خلال العام المنصرم بلغ مليونين و(584) ألفاً و(429) مستفيداً فيما قدر إجمالي نشاط المصروفات والإيرادات للمنطقة (516) مليوناً و(248) ألفاً و(930) ريالاً وبلغت الإيرادات منها نحو (306) ملايين و(674) ألفاً و(708) ريالات.

وأكد في ختام تصريحه للصحيفة مواكبة المنطقة لكافة التطورات وتحسين مستوى الأداء وتقديم أفضل الخدمات للمتعاملين معها عبر أحدث الأجهزة وبما يوفر الوقت والجهد لطالب الخدمة من المواطنين بالإضافة إلى افتتاح عدد من المكاتب في فروع المديريات وبما يلبي الاحتياجات وخدمة الوطن والمواطنين.

■ الحديدة

في دراسة حديثة لمعرفة العدد التقريبي للمغتربين اليمنيين

أكثر من (5) مليارات دولار كلفة المشاريع التي نفذها المغتربون اليمنيون في اليمن

الحكومة مطالبة بتوفير بيئة اقتصادية لجذب المستثمرين اليمنيين

صنعاء/ سبأ:

أظهرت دراسة حديثة أن العدد التقريبي للمغتربين اليمنيين بلغ ستة ملايين مهاجر يتوزعون على أكثر من 55 دولة، فيما بلغت كلفة المشاريع التي نفذها المغتربون اليمنيون في اليمن أكثر من 5 مليارات دولار وفرت مايزيد على 15 ألف فرصة عمل .

أهمية وضع إستراتيجية بين حكومات دول الخليج والقطاع الخاص لإعطاء العمالة اليمنية فرص عمل أكبر

وقدرت الدراسة حجم رأس المال اليمني المغترب والمستثمر في الخارج بـ33 مليار دولار.

وسجلت السعودية المرتبة الأولى من حيث عدد المغتربين فيها بنحو مليون و317 الفاً، منهم 315 رجل مال وأعمال، و144 من الكفاءات العلمية، و15 جالية ، فيما بلغت الجالية اليمنية بالإمارات نحو 70 الف مغترب،منهم 70 رجل أعمال، 74 من الكفاءات العلمية، فيما بلغت في قطر 11 الفاً منهم 4 رجال أعمال، و7 من ذوي الكفاءات العلمية، وبلغت في البحرين 10 آلاف ، وبلغت في الكويت 7 آلاف و656 شخصاً ، منهم 8 رجال أعمال، و15 من الكفاءات العلمية.

وأوضحت الدراسة ايجابيات ومميزات المغترب اليمني و دوره الكبير في إعالة مئات وآلاف الأسر، ورفد الاقتصاد الوطني بالعملة الأجنبية، والمساهمة في تثبيت سعر العملة المحلية، والحد من زيادة معدلات التضخم، وتنشيط بعض حركة السياحة والنقل والمواصلات والاتصالات، والترويج وتسويق البضائع اليمنية الى الخارج، وإقامة العديد من المشاريع المتنوعة.

وبينت الدراسة ضعف قدرات الجهات المختصة في الحكومة والقطاع الخاص على خلق العلاقات والتواصل المطلوب وايجاد شراكات مع قطاع المغتربين لاستقطاب القوى العاملة إلى مراكز تواجدهم وتشغيلهم فضلاً عن عدم الاستفادة من أكبر البيوت المالية والشخصيات السياسية في ماليزيا الذي من أصل يمني وتقديم التسهيلات لصالح القوى العاملة والاقتصاد الوطني.

وأوضحت الدراسة التي أعدها وكيل وزارة الشئون الاجتماعية والعمل شايف عزي صغير حول« تنظيم هجرة العمالة اليمنية إلى الخارج ودور المغترب في التشغيل المحلي وزيادة استقطابهم إلى بلدان تواجدهم بالمهجر وأثر ذلك على الاقتصاد الوطني» أن من التحديات الأكثر أهمية التي تواجه اليمن هي كيفية تحقيق الهدف الأساسي والشامل للخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والمتمثل بالسيطرة على معدل البطالة عند 14 بالمائة، وتقليل معدل بطالة الشباب إلى 10 بالمائة حتى نهاية عام 2010م.

وفيما يتعلق بمناخ الاستثمار والأطر التشريعية المنظمة له طالبت الدراسة الحكومة بتوفير بنية تحتية وبيئة اقتصادية وتجارية مواتية لتحسين مرود الاستثمار المحلي والأجنبي وجذب المستثمرين اليمنيين في الخارج للتركيز على الاستثمار في اليمن بما يسهم في تحقيق استدامة النمو وتشغيل القوى العاملة.

ولفت الى أن القطاع الخاص يعمل وفقاً لمقتضيات الحصول على نسبة كافية من الأرباح على رأس المال المستثمر غير أن منطق الربح يجب ان يتوافق ويساهم في إرساء دعائم تنمية مستدامة في البيئة التي يعمل فيها وعليه اذا ان يتجه اداؤه نحو هدف القضاء على سمات التخلف بشكل منهجي ويدعم جهود الدولة في هذا الاتجاه، والمساهمة في تنويع قاعدة الاستثمار، ودعـم مراكز البحوث لتكون مصدر ابتكار وتطوير لمؤسسات القطاع الخاص، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

و دعت الدراسة إلى وضع إستراتيجية بين حكومات دول الخليج والقطاع الخاص فيها تشمل المغتربين اليمنيين في الخليج لتوفير وإعطاء نصيب أكبر من فرص العمل للعمالة اليمنية بدلاً من العربية والأجنبية، بما يساعد في تخفيض نسبة البطالة وأثرها الكبير على مكافحة الفقر والحد من البطالة في اليمن.

و أفادت الدراسة أن الفرص المتاحة للعمالة اليمنية الماهرة في الخليج ستعمل على امتصاص القوى العاملة الكبيرة العاطلة باليمن وخاصة بعد المباحثات اليمنية الخليجية الأخيرة في القاهرة والتي أعطت الأولوية للعمالة اليمنية بشرط توفير الاختصاصات المطلوبة التي أشير اليها بالتدريب وتقديمها للمجلس للعمل على استيعابها فضلاً عن إبداء المملكة العربية السعودية موافقتها على قبول 10 آلاف عامل شهرياً بشرط حصوله على مؤهل ومهارات متعددة تضمن له المنافسة.

14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
Email: 14october@14october.com